شكل العلاقة القائمة في اطار الحركة الوطنية الفلسطينية بمكوناتها الايديولوجية السابقة.

لقد دأب المؤرخون، عند التحدث عن العلاقة التي كانت تربط القسّام بالمفتي، بالتأكيد على الاختلاف والتناقض اللذين ميّزا العلاقة بين الرجلين. والحادثة الشهيرة التي يوردها هؤلاء المؤرخون، في تأكيدهم على صحة ذلك، هو ما جاء في كتاب صبحي ياسين، والذي ذكر فيه ان القسام أرسل الى الحاج امين الحسيني، قبل اعلان الثورة بعدة شهور، ليعلمه بعزمه القيام بالثورة، فاجاب المفتي: «ان الوقت لم يحن، بعد، لمثل هذا العمل؛ وان الجهود السياسية التي تبذل تكفي لحصول عرب فلسطين على حقوقهم»[٥]. والواقع ان هذه هي الحجة القوية التي يتمسك بها بعض المؤرخين في المقارنة بين الرجلين، باعتبار ان القسّام كان ينتهج سياسة ثورية في مواجهة الحاج أمين الذي «ظل يراهن على بريطانيا»! نحن لا نريد ان نعلق كثيراً على هذا الاستنتاج، ولكننا نريد ان نطرح سؤالاً حول الحادثة ذاتها، هو: لماذا يمكن اعتبار الرد، الذي اجاب به المفتي، انه دلالة على ان الرجلين كانا على طرفي نقيض؟ والمبرر الذي يدعونا لطرح هذا السؤال، بهذه الصيغة المشككة، هو ان الجواب الذي اعطاه المفتي لا يحمل، اذا اخذنا بحرفية النص، هذا التضمين الذي أعطي له. ان المفتي لم يقل انه ضد اعلان الثورة المسلحة، وانما، فقط، اعترض على التوقيت. أما المسألة الأخرى الأهم، التي أملت علينا طرح هذا السؤال، فهي عدم وجود أي جزم بأن القسّام، حين ذهب الى الجبل، كان عازماً على اعلان الثورة، بل ان كل القرائن تذهب الى ان خروج القسّام كان يهدف الى مواصلة الدعوة والتحريض في القرى. وان الرجل كان يعرف، اكثر من غيره، أن الأوان لم يحن، بعد، لاعلان الثورة[٦].

لقد طرحنا هذه الحادثة الشهيرة التي بنى عليها معظم المؤرخين طبيعة العلاقة التي ربطت بين المفتي والقسّام، وبيّنا الشكوك التي نملكها حولها، لكي نبيّن الأساس، غير المنطقي، الذي يحتويه هذا التفسير، وهو التفسير الذي مرّ ذكره قبل قليل، ونحن نتحدث عن التأويل اليساري، الى أي درجة من انعدام الاتساق قد وصل. ولا ينبغي علينا ان نضيف، بعد سلسلة المآسي التي مرّت بنا، ان منطق رؤية التاريخ على النحو الذي يفسر الهزائم دائماً بخيانات قادة الشعب، لا يسيئ الى أشخاص هؤلاء القادة فحسب، وانما يسيء إلى هذا الشعب الذي التف حولهم، ومنحهم التأييد، وذلك باظهار هذا الشعب كما لو كان قطيعاً من الأغنام!

لكن، نحن لسنا بصدد ان نثبت ان العلاقة بين القسّام والمفتي كانت على اتفاق وانسجام. ان هذا يتعارض مع وجهة نظرنا التي نريد ان نبرزها. بل ان ما نسعى إلى بنائه هو ان التناقض والخلاف اللذين حكما العلاقة بين الرجلين يعودان، في اسبابهما، الى مستوى آخر، ينبغي التفتيش فيه عن السبب الاساسي للتناقض الذي كان يميز العلاقة بينهما بما ان التناقض والخلاف كانا يصدران عن نمطين من التفكير والايديولوجيا.

لقد أشرنا بنوع من الايجاز إلى التناقض، حينما قلنا ان المفتي كان يمثل، من الناحية الايديولوجية، موقف المؤسسة الدينية التقليدية، وحين أشرنا عرضاً، أيضاً، إلى ان القسّام كان يجسد احد اشكال حضور التيار السلفي الاصلاحي. ان البحث في هذا التمايز، في رأينا، هو الذي يمكن ان يفسر نمط العلاقة الذي نشأ بين الجانبين، وحكم سلوكهما، وفرض عليهما ان يكونا على طرفي نقيض. وهذه الاشكالية هي التي يصمت المفتي ليس فقط عن